الحادثة الثانية التي ينبغي ايرادها تتعلق بالائتلاف الذي حصل في لبنان واختيار أعضاء المؤتمر القطري الاول عام ١٩٧٠ . فقد اتفق تنظيمان فدائيان فيما بينهما على اختيار أعضاء المؤتمر ، وحدث ذلك بموافقة الامانة العامة ، ولم تجر انتخابات الا في منطقة طرابلس حيث لم ينجح الائتلاف . وكان من نتيجة ذلك ان قاطعت منطقة صور ، بكل معلميها ، المؤتمر تعبيرا عن رفضها للمبدأ الذي اتخذ . وكان ذلك عاملا في احداث فجوة بين المعلمين واللجنة التنفيذية التي اختارها المؤتمر الائتلافي(١٦). والملاحظة التي يجب تسجيلها على الامانة العامة هي ان الانتخابات تشكل الحق الطبيعي والمظهر الديمقراطي الاساسي الذي يمارسه أعضاء النقابة ، وعلى الاتحاد ان يستفيد من تجارب الاتحادات التي سبقته ويكون نموذجا في الممارسات الديمقراطية .

بنية الاتحاد : لا يهمنا استعراض البناء التنظيمي للاتحاد بقدر ما يهمنا ان نؤكد على قضيتين . اولا ان يكون هذا البناء قائما في الاصل لخدمة المهمات الاساسية او الاهداف التي يحددها الاتحاد لنفسه . وثانيا ان يكون هذا التنظيم مرنا بحيث يتلاءم والاوضاع المختلفة في مناطق عمل الاتحاد . واهم الملاحظات التي يمكن ايرادها بهذا الصدد ما يلي : ١ ــ ان انجاز المهمات الاساسية للاتحاد (سياسية ــ نقابية ــ تربوية ــ مالية) مرتبط بالجماهير ، أي ان الفعالية الاساسية للاتحاد هي في مناطق التجمع السكاني للفلسطينيين . وربما يكون من الطبيعي ان تتوفر في النظام الداخلي للاتحاد مرونة تسمح لفروعه في هذه المناطق اقامة تشكيلات تنظيمية خاصة مثل عقد مؤتمرات خاصة لفروعها ، او تشكيل قطاعات تنظيمية في كل رابطة وذلك حسب المهمات الاساسية ... الخ ٢ ــ يحدد النظام الداخلي للاتحاد الهيكل التنظيمي على النحو التالي : ــ الوحدة (المدرسة) وتنتخب لجنة الوحدة . ــ الدائرة (مجموعة مدارس) وتنتخب لجنة الدائرة . ــ المنطقة (مجموعة دوائر) وتنتخب لجنة المنطقة . ــ الرابطة (مجموعة المناطق) وتنتخب لجنة تنفيذية .

يلاحظ اولا عدم امكانية تطبيق هذه التشكيلات التنظيمية في جميع مناطق عمل الاتحاد ، ولذلك اضيف في النظام الداخلي مادة تنص على ان « لكل رابطة ان تحدد عدد تشكيلاتها التنظيمية وفقا لظروفها الجغرافية والبشرية»(١٧) ومن جهة اخرى يبدو ان القصد من هذه التشكيلات هو ضبط العملية الداخلية او التنظيمية في الاتحاد . وهي بذلك اقرب الى التنظيم الحزبي منها الى التنظيم النقابي ــ خاصة اذا علمنا ان مهمات هذه التشكيلات تكاد تنحصر بحضور الاجتماعات الدورية وكتابة التقارير من قبل اعضائها ، في حين يفترض ان تكون هذه التشكيلات قد اعتمدت لكونها الوسيلة الافضل لخدمة اهداف ومهمات الاتحاد وانجازها . فقد لا يكون مهما مثلا وجود عشر وحدات في مخيم ما ، بل وجود لجان لها مهام محددة . ومن الدلائل على ان هذه المهمات كانت غائبة حين رسم الهيكل التنظيمي ، ان الاتحاد يضع لنفسه مثلا برنامجا طموحا للمشروعات الانتاجية ولكنه لا يفرز لذلك جهة او جهازا مسؤولا لمتابعته بل يترك ذلك للمسؤول المالي في الامانة العامة بالاضافة الى قيامه بالمسؤوليات المالية للاتحاد باسره(١٨).

وفيما يتعلق بالنظام الداخلي للاتحاد يمكن اثارة بعض الملاحظات التي تحتاج الى نقاش. ا ــ **الاشتراكات** : يترك النظام الداخلي لقيادة كل رابطة تحديد قيمة رسم الانتساب والاشتراك الشهري للعضو في بلده(١٩). والملاحظة هي انه من اوليات التنظيم ، باعتقادنا ، خضوع جميع الاعضاء لقواعد مالية واحدة واذا كان الدافع لهذه القاعدة هو التفاوت في رواتب المعلمين ، فالحل الاكثر « عدالة » يكون في جعل رسم الانتساب او الاشتراك تصاعديا بنسبة الراتب ، لا في ترك الامر لكل رابطة على حدة لان الناحية المالية لا تتوقف على الاشتراكات وحدها ، بل هناك أمور تتعلق بالتفرغ والمساعدات والنفقات وغيرها . ب ــ **عدد اعضاء المؤتمر القطري** : يترك النظام ايضا لقيادة كل